

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الخامسة والثلاثون

فيينا، ٢-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٨-٢٠١١

تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٨-٢٠١١

تقرير من المدير العام

يفيد هذا التقرير عن تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٨-٢٠١١، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والبرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي وحصول اليونيدو على التمويل من مرفق البيئة العالمية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	مقدمة.....
٣	٢	أولاً- السياق البرنامجي.....
٣	٢٨-٣	ثانياً- برامج التعاون التقني.....
٣	١٢-٣	ألف- الحد من الفقر من خلال أنشطة إنتاجية.....

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



الصفحة	الفقرات
٧	١٨-١٣ بناء القدرات التجارية
٩	٢٨-١٩ جيم- البيئة والطاقة
١٣	٤٦-٢٩ ثالثاً- الأنشطة البرنامجية الأخرى
١٣	٣٠-٢٩ ألف- التكنولوجيا الجديدة والناشئة
١٤	٣٧-٣١ باء- الأمن البشري
١٦	٤٤-٣٨ جيم- البحوث والاحصاءات
١٨	٤٦-٤٥ دال- الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني
١٨	٥٢-٤٧ رابعاً- تنسيق البرامج، والاتساق الإقليمي
٢٠	٥٥-٥٣ خامساً- حشد الموارد
٢١	٦٣-٥٦ سادساً- خدمات الدعم البرنامجي والخدمات الإدارية
٢٣	٦٩-٦٤ سابعاً- التعاون فيما بين بلدان الجنوب
٢٥	٧٧-٧٠ ثامناً- البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبية
٢٨	٨٢-٧٨ تاسعاً- حصول اليونيدو على التمويل من مرفق البيئة العالمية
٢٩	٨٣ عاشراً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه
٣٠ قائمة المختصرات

مقدمة

١- تمثل هذه الوثيقة تحديثاً واستكمالاً للمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.34/6 المتعلقة بتنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وامتثالاً للمقتضيات الأعم للبند ٣ من جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الخامسة والثلاثين التي تقوم هذه الوثيقة بناءً عليها، يشير هذا التقرير أيضاً إلى ما أحرز من تقدّم في مجالات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والبرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبية وحصول اليونيدو على التمويل من مرفق البيئة العالمية. وإضافة إلى ذلك، تتناول هذه الوثيقة احتياجات البلدان الأقل نمواً وتتضمّن معلومات عن البرامج المقترحة في البيان المشترك الصادر عن اتحاد نهر مانو أثناء الدورة الثانية عشرة للمؤتمر العام، حسبما طلب في القرارين م ع-١٢/٢٠٠٨ و م ع-١٢/٢٠٠٩، على التوالي.

أولاً- السياق البرنامجي

٢- لقد صيغَ الإطار الاستراتيجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، بحكم كونه أول وثيقة من نوعها تصاغ بعد اعتماد بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد لليونيدو من خلال القرار م ع-١١/٤، استناداً إلى الأولويات المواضيعية الثلاث المحددة في بيان الرؤية وإلى ما يرتبط بتلك الأولويات من مسائل شاملة لمختلف المجالات. وتضمّن ذلك الإطار، للمرة الأولى، مسائل حشد الموارد وتنسيق البرامج ودعم البرامج وإدارتها والأبعاد الإقليمية لتنفيذ البرامج، ولهذه المسائل كلّها تأثير كبير على تنفيذ أنشطة اليونيدو البرنامجية. وسوف يتناول هذا التقرير كل هذه المواضيع، حسبما ورد في الوثيقة IDB.32/CRP.5 التي استهلّت عرض الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. ونظراً لتزايد الجهود الجاري بذلها لتنفيذ ذلك الإطار استناداً إلى مبادئ الإدارة القائمة على النتائج حسبما ارتئي في الوثيقتين IDB.32/8/Add.1 و IDB.32/CRP.5، سوف يسعى هذا التقرير أيضاً، قدر الإمكان، إلى عقد صلة بين تنفيذ الإطار البرنامجي ونواتج قابلة للتحديد الكمي ومدى تحقيق تلك النواتج.

ثانياً- برامج التعاون التقني

ألف- الحدّ من الفقر من خلال أنشطة إنتاجية

٣- دأبت اليونيدو على اعتبار تنمية القطاع الخاص أداة رئيسية للحدّ من الفقر، وعلى توفير مجموعة من الخدمات المتصلة بذلك. واشتملت تلك الخدمات، ضمن غيرها، على خدمات استشارية لتحسين بيئة العمل التجاري والبيئة السياسية التي يعمل فيها القطاع

الخاص، وعلى تعزيز القدرات المحلية على تنظيم المشاريع، خصوصاً من خلال نقل مهارات تنظيم المشاريع، وعلى تنمية تجمّعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما أُولى اهتمام خاص لتعزيز قدرات تنظيم المشاريع لدى الفئات المغبونة، مثل النساء وسكان الأرياف.

٤- وقد وسّع برنامج تعزيز قدرات تنظيم المشاريع لدى النساء وسكان الأرياف أنشطته ليشمل تنمية الموارد البشرية القادرة على تنظيم المشاريع من أجل إرساء أساس لتنمية القطاع الخاص، خصوصاً بين صفوف الشباب، باستحداث برامج عملية لمناهج تدريس تنظيم المشاريع في النظم التعليمية لعدّة بلدان. ويساعد ذلك البرنامج على تنمية مهارات تنظيم المشاريع بين صفوف الشباب قبل دخولهم معترك الحياة العملية، وعلى تكوين مواقف إيجابية تجاه تولّي العمل التجاري والعمالة الذاتية. وفي عام ٢٠٠٨، اتخذ نحو ١٠٠ ٠٠٠ طالب من تنظيم المشاريع موضوعاً للدراسة في ما يناهز مجموعه ٧٠٠ مدرسة في موزامبيق وناميبيا وتيمور-ليشتي. وفي السودان، يجري إنشاء أو إعادة تأهيل سبعة مراكز تدريب تقني مهني بحيث تشمل برامج لتنمية مهارات تنظيم المشاريع. وقد استفاد من التدريب الذي وفّره هذه المراكز في سنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ زهاء ٣٠٠ ٢ شاب وشابة. وفي أنغولا، يجري وضع برنامج وطني لتدريس تنظيم المشاريع، تتشارك فيه حكومة أنغولا والبرتغال وجمهورية كوريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب) والقطاع الخاص. وفي أفريقيا الشرقية والجنوبية، استُهلّ إنشاء شبكة إقليمية لتنمية مهارات تنظيم المشاريع بين صفوف النساء، تشمل خمسة بلدان رائدة وما لا يقل عن عشر مؤسسات لدعم الأعمال التجارية. وإضافة إلى ذلك، شارك البرنامج في تنظيم حوار بين الخبراء بشأن تمكين النساء اقتصادياً وتزويدهن بقدرات لتنظيم المشاريع، عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٨ بدعم جهود اليونيدو الرامية إلى إدماج المرأة في صلب الحياة الاقتصادية.

٥- وفي عام ٢٠٠٧، استحدثت اليونيدو عدّة حاسوبية لتنمية القطاع الخاص تستهدف توسيع نطاق الاستفادة من هذه الخدمات وتحسين قدرة اليونيدو على دعم مقرري السياسات والإحصائيين الممارسين في مجال صوغ برامج تنمية القطاع الخاص وتنفيذها. وكانت تلك العُدّة حتى وقت قريب تشمل ثلاثة مواضيع، هي تنمية التجمّعات والشبكات وإقامة اتصالات تصديرية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولكن سيجري توسيعها قريباً بإضافة عنصر يتعلق بإنشاء منظمات تضمّ المنشآت التجارية. كما تدرس اليونيدو جدوى إدراج مواضيع تتعلق بالسياسات الصناعية، مثل تحليل القدرة التنافسية، في تلك العُدّة. وسوف تظلّ العُدّة الموسّعة مجسّدة للمبادئ الأساسية لنهوج تنمية القطاع الخاص هذه، كما ستواصل إرشاد مستعمليها على امتداد دورة المشروع، من مرحلة الإعداد إلى مراحل الصوغ والتنفيذ والتقييم.

٦- وتدرك اليونيدو أن عجز المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن تحقيق كامل إمكاناتها كثيراً ما يرجع إلى عدم وجود صلات بمنشآت أخرى ومؤسسات الدعم وليس إلى صغر حجمها. ولذلك اضطلعت المنظمة في الفترة التي يتناولها هذا التقرير بعدد من أنشطة بناء القدرات وتعميم المعلومات عن كيفية التجمّعات. وشملت هذه الأنشطة حلقة دراسية في مرسيليا، فرنسا، عُقدت بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية وكانت موجهة لصالح مقررّي السياسات والقادة الصناعيين في أفريقيا جنوبي الصحراء وشمال أفريقيا، كما شملت حدثين تدريبيين عُقدوا بالتعاون مع مركز التدريب الدولي، التابع لمنظمة العمل الدولية (الآيلو)، في تورينو، إيطاليا. وإضافة إلى ذلك، عُقدت في بريتوريا دورة تدريبية بشأن "إنشاء تجمّعات وشبكات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا: المبادئ والممارسات"، نُظمت بالاشتراك مع إدارة التجارة والصناعة بجنوب أفريقيا. وكخطوة قادمة، من المقرر أن يُعقد في نيودلهي اجتماع فريق خبراء لتعميم معلومات عن الدروس المستخلصة ضمن إطار التعاون المواضيعي بشأن تنمية التجمّعات وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، مع تركيز خاص على الهند. وبفضل منحة قدرها ٣ ملايين يورو من الحكومة الإيطالية، يجري حالياً التخطيط لتنفيذ مشروع مبتكر لتوأمة التجمّعات في فييت نام يمتدّ لفترة ثلاث سنوات. وأقرّ مشروع جديد آخر لتطوير صناعة مكوّنات السيارات في منطقة سَمارا بالاتحاد الروسي. ويستهدف هذا المشروع مساعدة الموردّين المحليين على الوفاء بمتطلّبات صانعي السيارات ومكوّناتها الرئيسية، مما يسهّل اندماجها في سلاسل القيمة العالمية.

٧- وتواصل أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها اليونيدو في مجال الصناعات الزراعية تركيزها على قطاعات تجهيز الأغذية والمنسوجات والجلود. ففي قطاع تجهيز الأغذية، تشمل الأنشطة الرئيسية الارتقاء بسلاسل القيمة وفتح قنوات التسويق، وتنمية الأرياف وبناء قدرات إنتاجية فيها، ووضع خطط ارتكازية قطاعية. وإلى جانب المشاريع الجارية، تقرّر إيفاد بعثة إقليمية لصوغ المشاريع إلى بنن والسنغال وغانا ومالي والنيجر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، من أجل إعداد برنامج لسلاسل قيمة مختارة في هذه البلدان. كما أُعدّت مشاريع أو أفكار مشاريع لصالح بوركينافاسو وكوت ديفوار ومالي ومدغشقر، معظمها في قطاع الألبان الفرعي. وحتى الآن، أنشئ مركزان نموذجيان لتجهيز الأغذية في رواندا، كما أُطلقت مشاريع لإنشاء إثني عشر مركزاً من هذا القبيل في المغرب ومركزين في الكونغو. وأُنجزت خطة ارتكازية قطاعية لأربعة قطاعات غذائية فرعية في إثيوبيا. وفي مجال المنسوجات، تقوم اليونيدو بدراسات قطاعية في إثيوبيا وبنين وأوغندا والكاميرون والكونغو من أجل وضع خطط لتحسين القدرة التنافسية لصانعي النسيج والثياب. كما تقوم المنظمة

بإنشاء أو تدعيم مراكز تميّز تقنية في الأرجنتين وأوغندا وبنغلاديش والجمهورية العربية السورية والعراق وغينيا ونيجيريا.

٨- وقد ظلّ نقل التكنولوجيا الحديثة والملائمة ونشرها، إلى جانب تدعيم نظم الابتكار الوطنية من أجل تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، عنصراً هاماً في أنشطة اليونيدو الرامية إلى الحدّ من الفقر في البلدان النامية. وتمثّل حظائر التكنولوجيا أحد النماذج الإنمائية لتدعيم نظم الابتكار الوطنية، حيث يؤدّي الاستثمار المباشر الأجنبي دوراً رئيسياً كأداة لنقل التكنولوجيا وإقامة علاقات شراكة عمودية أو أفقية فيما بين الصناعات المحلية، وكذلك مع سائر أصحاب المصلحة في النظام المعني، مثل الجامعات والمؤسسات المالية. وثمة مشروع جارٍ يتعلق بإنشاء حظائر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويجري تلقّي طلبات متزايدة لإنشاء حظائر من هذا القبيل، مع القيام بوظيفة الحاضن أو دون ذلك. وبناءً على طلب البلدان المستفيدة، أعدت المنظمة عدداً من البرامج المتكاملة التي تتضمن عناصر تتعلق بنظم ابتكار وطنية وحظائر تكنولوجيا وحاضنات في باراغواي وتونس والجزائر وغابون والكويت.

٩- وفيما يتعلق بأنشطة ترويج التكنولوجيا، قامت اليونيدو أيضاً بتمديد المرحلة العملياتية للمركز الدولي للارتقاء بتكنولوجيا الصناعة التحويلية لمدة خمس سنوات، من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣، ولمركز شنغهاي الدولي لترويج تكنولوجيا المعلومات لمدة ثلاث سنوات، من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١. وهذا سوف يمكّن المركزين من تعزيز قدرتهما على ترويج التكنولوجيات الجديدة ونقلها، ومن تعزيز التعاون الدولي في قطاعي الصناعة التحويلية وتكنولوجيا المعلومات. وإضافة إلى ذلك، تواصل اليونيدو ترويج نقل التكنولوجيات المرتبطة بصنع مواد بناء جديدة تقوم على الموارد المحلية. فعلى سبيل المثال، ثمة برنامج من هذا القبيل يمثّل مساهمة اليونيدو الرئيسية في برنامج "أمم متحدة واحدة" في موزامبيق.

١٠- وفي سياق أنشطة ترويج الاستثمار، تنفّذ اليونيدو مشروعاً بشأن منصّة لرصد الاستثمار، يشمل إجراء استقصاءات للمستثمرين الأجانب والمحليين، وبرامج لبناء قدرات هيئات ترويج الاستثمار وغيرها من المؤسسات الوسيطة، وتوسيع برنامج اليونيدو الخاص بمصافق التعاقد من الباطن والشراكة. وقد أدمج هذا المشروع في البرنامج الإقليمي لترويج الاستثمار في أفريقيا، المزمع إطلاقه أثناء الاجتماع الرابع لشبكة هيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا (AfrIPANet)، الذي يُعقد في جنوب أفريقيا يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قبيل انعقاد المؤتمر الثامن عشر لوزراء الصناعة الأفريقيين (كامي). وسوف تسهم في تنفيذ هذا البرنامج، الذي سيبدأ في أحد عشر بلداً أفريقياً (هي أوغندا وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسنغال وغانا وكوت ديفوار وكينيا ومالي

ونيجيريا) جهات أفريقية، إقليمية ووطنية، وأجنبية معنية بترويج الاستثمار، من القطاعين الخاص والعام.

١١- وقد أُدمج برنامج توسيع شبكة مصافق التعاقد من الباطن والشراكة في أفريقيا ضمن منصّة رصد الاستثمار والبرنامج الإقليمي الجديد لترويج الاستثمار في أفريقيا. ويتوقع أن تتبع تلك المصافق في هذا الإطار الجديد نهجاً أكثر اتساعاً بالمبادرة تجاه المشترين مما كان عليه الأمر في نموذج المصافق الأصلي الذي دابت اليونيدو على تطبيقه على مدى السنوات العشرين الأخيرة. وسوف يتيح نهج المصافق الجديد هذا للبلدان الأفريقية أن تسخر الاستثمار الأجنبي داخلها تسخيراً أفضل لخدمة استراتيجياتها التصنيعية الوطنية. وقد أنشئ برنامج تنفيذي لنهج المصافق الجديد يتضمن حشد جهود المؤسسات والشركات حول المنهجية الجديدة لعمل المصافق والإنشاء الفعلي لها. وسوف يُطلق هذا البرنامج بادئ ذي بدء في أوغندا وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسنغال وغانا وكوت ديفوار وكينيا ومالي ونيجيريا قبل نهاية عام ٢٠٠٨، وستكون جنوب أفريقيا قطب الرّحى فيه.

١٢- ويمثّل توفير إمكانية الحصول على الطاقة وسيلة هامة لمعالجة الفقر، إذ يتيح بدء أنشطة إنتاجية تؤدّي بدورها إلى توليد العمالة والدخل. وتواصل اليونيدو التركيز في هذا السياق على مصادر الطاقة المتجدّدة، فأتخذت الترتيبات لمؤتمر هام حول هذا الموضوع عُقد في السنغال في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وهو المؤتمر الدولي للطاقة المتجدّدة في أفريقيا - توسيع استغلال مصادر الطاقة المتجدّدة من أجل تيسير الحصول على الطاقة. كما تواصل اليونيدو تنفيذ مشاريع التعاون التقني في هذا المجال. ومن بين أواخر تلك المشاريع ترويج استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة في توليد الكهرباء وفي أغراض إنتاجية في عدد مختار من دول المحيط الهادئ الجزرية. وإضافة إلى ذلك، تواصل اليونيدو القيام بأنشطة في ميدان الطاقة الأحيائية، استناداً إلى ما عقده في عام ٢٠٠٧ من سلسلة مؤتمرات ناجحة حول هذا الموضوع.

باء- بناء القدرات التجارية

١٣- لا تزال خدمات اليونيدو المتعلقة بالتجارة تستند إلى المبدأ القائل بأن تعزيز قدرة البلدان النامية على التبادل التجاري هو عامل محوري في نموّها الاقتصادي مستقبلاً، سواء بالنظر إلى الزيادة المطّردة في تحرير الأسواق وتنامي أهمية مبادرة "المعونة لصالح التجارة". فقدرة المنشآت في تلك البلدان على الاستفادة من منافع التجارة الدولية تتوقّف أكثر فأكثر على مدى قدرتها على ولوج سلاسل الإنتاج والقيمة العالمية، التي أنشأها الشركات عبر الوطنية، مثل المتاجر الكبرى للبيع بالتجزئة. فهذا، من ناحية، يتطلّب العمل على الجانب

الإنتاجي، يتمكن المنشآت على صنع منتجات ذات إمكانات تصديرية عالية بالكمية والنوعية التي تتطلبها الأسواق. كما يتطلب، من ناحية أخرى، العمل على تحقيق التوافق مع المعايير، يتمكن تلك المنشآت من إثبات توافق منتجاتها مع المعايير الدولية ذات الصلة، وخصوصاً متطلبات المشترين في القطاع الخاص، واستيفاء تلك المنتجات للشروط التقنية. واعترافاً بتنامي أهمية هذه الظاهرة، استهلّت اليونيدو في آذار/مارس ٢٠٠٨ بحثاً حول هذا الموضوع بتمويل من النرويج، وتعتزم نشر دراسة بهذا الشأن في عام ٢٠٠٩.

١٤- وتجسيدا للجهود الجارية لتدعيم تماسك الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة على نطاق المنظومة، أنشأت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في عام ٢٠٠٥، فرقة عمل معنية بالتنمية الاقتصادية لكي تضع إطاراً مشتركاً للعمل الجماعي من جانب مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في هذا الميدان، واختارت اليونيدو لتقوم بتنسيق عمل تلك الفرقة بشأن بناء القدرات التجارية. وأسفر هذا الجهد عن نشر دليل مرجعي مشترك بين الوكالات بشأن بناء القدرات التجارية، يوفر معلومات عمّا تقدّمه الوكالات الـ ٢٢ المشاركة من خدمات وبرامج، وكذلك عمّا يوجد من آليات تعاون بين تلك الوكالات. وبما أن بناء القدرات التجارية هو مفهوم متعدّد الجوانب، يعرض ذلك الدليل خدمات وبرامج الوكالات المشاركة عرضاً منهجياً في عشر فئات، بهدف إرشاد المستعملين إلى كيفية الاستفادة من كفاءة كل وكالة على نحو أنجع.

١٥- ولا تزال زيادة القيمة المضافة على الصعيد المحلي والارتقاء بالصناعة على المستوى القطاعي وتحقيق الامتثال للمعايير الدولية هي أهداف اليونيدو الرئيسية في ميدان بناء القدرات التجارية. وفي هذا السياق، استُهلّ في الكاميرون وإندونيسيا تنفيذ برنامجين جديدين قائمين على سلع معيّنة. فالمبادرة التي أُطلقت في الكاميرون تستهدف تمهيد السبيل لبرنامج وطني أوسع نطاقاً، ويُفترض أن تسهم في إنشاء اتفاق شراكة اقتصادية على الصعيد دون الإقليمي مع الاتحاد الأوروبي. أمّا البرنامج المستهلّ في إندونيسيا فيستهدف تحديد استراتيجية وطنية لتنمية التجارة في قطاع صيد الأسماك، استناداً فهم أفضل للمعوّقات الإنمائية القائمة وإمكانات القطاع التجارية، سواء من منظور المنتج/المصدر أو من منظور المشتري/المستورد ("الدھليز التجاري").

١٦- واستمرّت اليونيدو في تنفيذ برنامجها الخاص باتحادات التصدير، الذي يستهدف معالجة المشكلة المتمثلة في أن وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق التصدير كثيراً ما تعيقه تعقّلات العمل التصديري وما ينطوي عليه من مخاطر شديدة. وتعمل اليونيدو ذلك بدعم أشكال متخصصة من شبكات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبفضل دعم مالي مقدّم

من المديرية العامة للتعاون الإنمائي الإيطالية، مضت اليونيدو في تشجيع اتحادات التصدير في بيرو وتونس والمغرب. وأطلقت في السنغال مبادرة تجريبية في هذا الشأن. ويجري في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب إقامة تعاون مع المغرب يشمل، ضمن جملة أمور، تنظيم جولات دراسية وتبادل الخبرات بين مؤسسات تابعة للقطاعين الخاص والعام من البلدين. ويجري أيضاً صوغ مشاريع جديدة لصالح الأرجنتين والجزائر ومصر وبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك). وقد عُقدت الآن للمرة الثالثة دورة التدريب العالمية السنوية المتعلقة باتحادات التصدير، التي ينظمها مركز التدريب الدولي في تورينو، التابع لمنظمة العمل الدولية، وشارك فيها ٥٦ شخصاً من ٣٣ بلداً. ويُجرى حالياً تقييم شامل لأثر البرنامج الخاص باتحادات التصدير.

١٧- وشرعت اليونيدو مؤخراً في استكشاف الصلات بين تدخلات السياسة الحكومية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، التي لا تزال مجالاً جديداً نسبياً. وأعدّ منذ ذلك الحين منشور حول موضوع "المسؤولية الاجتماعية للشركات، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والسياسة الحكومية في البلدان ذات الدخل المتوسط والمتدني: المسائل والخيارات المطروحة أمام اليونيدو". وفي هذا السياق، تشارك اليونيدو أيضاً في فريق يضم خبراء مختارين يقدم دعماً منتظماً لحكومة نيجيريا في مساعيها الرامية إلى صوغ سياسة وطنية بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وإضافة إلى ذلك، أُطلق مشروع تعاون تقني يتعلق بإنشاء شبكة إقليمية معنية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لصالح أوروبا الوسطى والشرقية، بينما يجري صوغ مشاريع مماثلة لصالح مناطق أخرى في أفريقيا جنوبي الصحراء وآسيا.

١٨- وتقوم اليونيدو حالياً بوضع الصيغة النهائية لاتفاق إطاري مع مرفق المعايير وتنمية التجارة، ضمن إطار توسيع مذكرة التفاهم المبرمة بينها وبين منظمة التجارة الدولية. وسوف يهدف هذا الاتفاق إلى تحسين تنسيق أنشطة التعاون التقني في مجال تدابير الإصحاح والإصحاح النباتي. وجرى في هذا الصدد تطوير منحتين خاصتين بمشروعين مقترحين استهلّهما المرفق المذكور ليصبحا مشروعين من مشاريع اليونيدو، ويجري التفاوض مع جهتين مانحتين لتمويل هذين النشاطين.

جيم - البيئة والطاقة

١٩- واصلت خدمات اليونيدو في المجال المواضيعي المتعلق بالبيئة والطاقة تركيزها على تشجيع التوصل إلى مستويات عالية من الإنتاجية في استخدام الموارد الطبيعية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. ولا تزال الأدوات المستخدمة في السعي إلى هذا

المهدف تشمل تشجيع الإنتاج الأنظف والكفاءة في استخدام الطاقة، ونقل تكنولوجيايات أنظف وسليمة بيئياً، وتصميم المنتجات إيكولوجياً، والتوسّع في إعادة تدوير النفايات، والتخلّص من المواد السامة والخطرة، والاستعاضة عن مصادر الطاقة والمواد غير المتجدّدة بمصادر ومواد متجدّدة.

٢٠- وقد أُنجز تقييم البرنامج الخاص بالمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في أوائل عام ٢٠٠٨. وأعدّت اليونيدو، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) والجهات المناهضة، وثيقة استراتيجية سوف ترتقي بالأنشطة المشتركة بين اليونيدو واليونيب إلى مستوى جديد، من خلال توثيق الصلة بين الإنتاج الأنظف وكفاءة استخدام الموارد (بما فيها موارد الطاقة)، وإدراج الإنتاج الأنظف في صُلب السياسات وتمويل المنشآت، وتسهيل نقل التكنولوجيا. وتستهدف الاستراتيجية تدعيم شبكة المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف باستحداث معايير خاصة بالتنوع والأداء وفتح تلك الشبكة أمام سائر مراكز الإنتاج الأنظف الوطنية ودون الوطنية والدولية، ذات التمويل الثنائي أو الوطني، التي تفي بمعايير الشبكة. وفي موازاة ذلك، واصلت اليونيدو تعزيز شبكتها بإضافة عقْد جديدة إليها في شكل مراكز وطنية جديدة للإنتاج الأنظف. وقد استهلّت مؤخراً مشاريع لإنشاء مراكز في أوكرانيا وبلغاريا ورواندا ورومانيا وصربيا. وفي حالة أوكرانيا، يجري فعل ذلك كجزء أساسي من برنامج "أمم متحدة واحدة"، كما يعتمز أتباع نهج مشابه فيما يخصّ ألبانيا. وتواصل اليونيدو أيضاً عملها على إنشاء شبكات إقليمية تربط بين المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف والمراكز المتصلة بها في أي منطقة.

٢١- وفي ميدان إدارة الكيمياويات، تواصل اليونيدو توسيع برنامجها الناجح الذي يروّج لفكرة تأجير الكيمياويات ليشمل بلداناً جديدة، منها سري لانكا وكولومبيا. وبعد إقرار المؤتمر العام، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (يُشار إليه في المقرّر م ع-١٢/م-١٧)، دأبت اليونيدو على مساعدة البلدان على صوغ مشاريع في هذا المجال تُموّل في إطار "برنامج البداية السريعة" تنفيذاً لأهداف النهج الاستراتيجي المذكور. كما أقامت اليونيدو شراكة مع منظمة غير حكومية متخصصة في استصلاح المواقع من أجل إعداد مشروع عالمي بشأن تحديد المواقع الملوّثة وترتيبها من حيث الأولوية. ومن شأن هذا المشروع أن يعزّز الوعي بالمسائل الأشدّ إلحاحاً مع تقديم حلول لها.

٢٢- وفيما يخصّ المسائل المتعلقة بالمياه، تواصل اليونيدو تنفيذ مشروعها الخاص بالمنظومات الإيكولوجية البحرية الكبيرة لتيّار غينيا في غرب أفريقيا. وقد توافقت آراء البلدان الـ١٦ المشاركة في المشروع على إقرار برنامج العمل الاستراتيجي الخاص به.

وسيكون برنامج العمل هذا هو موضع التركيز الرئيسي في اجتماع اللجنة التوجيهية القادم. وسوف يرسى الإطار السياسي والعلمي لإدارة الموارد الحيّة في منطقة المشروع. وفي منطقة البحر المتوسط، بدأت اليونيدو بتنفيذ مشروع نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً ("TEST")، الذي ستكون منهجية TEST التي أعدتها اليونيدو هي الآلية الرئيسية لتنفيذه. كما استهلّت اليونيدو في هندوراس مشروعاً خاصاً بالمياه والإصحاح، يُموّل في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، يجري فيه الأخذ بطريقة تدخّل قائمة على منهجية TEST لتحسين كفاءة استخدام المياه وتقليل العوادم المائية المتأتية من الصناعات القائمة في حوض مهري. أمّا مشروع المنظومة الإيكولوجية البحرية الكبيرة بمخليج المكسيك فهو في المرحلة النهائية من إقراره من جانب مرفق البيئة العالمية، ويعتزم بدء الأنشطة المدرجة ضمن إطار هذه الخطة في أواخر عام ٢٠٠٨. وتلقّت اليونيدو مؤخراً موافقة مرفق البيئة العالمية على مشروع لإجراء عروض إيضاحية لمختلف الممارسات والتكنولوجيات المستخدمة للحدّ مما يترتب على السياحة الشاطئية من آثار بريّة المنشأ، ولتبيّن أفضل تلك الممارسات والتكنولوجيات، وهو الآن في بداية التنفيذ. وأخيراً، تقوم اليونيدو حالياً، بناءً على طلب مرفق البيئة العالمية وبالتشارك مع اليونيب والفاو، بصوغ مشروع عالمي لمراقبة الملوثات المحتوية على النيتروجين. واليونيدو هي أيضاً عضو نشط في فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، الذي يستهدف إيجاد حلول علمية للتلوّث البحري.

٢٣- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، وافقت اللجنة التنفيذية لبروتوكول مونتريال على تمويل إعداد اليونيدو خططاً لإدارة التخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات لصالح ٣٤ بلداً في مختلف أنحاء العالم. وفي اجتماع اللجنة التنفيذية المقبل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، يُتوقّع أن تحصل ثلاثة بلدان إضافة على تمويل من ذلك القبيل. ومن شأن تلك الخطط أن تساعد البلدان على تحقيق الامتثال لتدابير بروتوكول مونتريال الرقابية الخاصة بالتخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وبالتوازي مع إعداد تلك الخطط، سيجري إعداد عدد محدود من المشاريع الإيضاحية. ويعتزم عرض ثلاثة مشاريع منها على اجتماع اللجنة التنفيذية الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وسوف تشمل هذه المشاريع قطاعات مختلفة، مثل قطاع تكييف هواء الغرف في الصين، وقطاع استخدام الرغوة الجامدة في مخازن التبريد في المملكة العربية السعودية، وصنع وحدات تكييف مزدوجة صغيرة في الأردن. وثمة مشاريع استثمارية وإيضاحية إضافية سيجري إعدادها في عام ٢٠٠٩. وإلى جانب ذلك، يُتوقّع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إقرار مشروع كبير للتخلص التدريجي من استخدام تلك المواد

في قطاع المناشيق الجرعات المعيرة. وسيؤدي هذا المشروع عند تنفيذه إلى التخلص التدريجي من كامل إنتاج تلك المناشيق القائمة على الكلوروفلوروكربونات في الصين. وفي الوقت نفسه، تواصل اليونيدو تنفيذ ما سبق إقراره من مشاريع التخلص من تلك المناشيق في جمهورية إيران الإسلامية ومصر والمكسيك.

٢٤- ومن المقرر أن تجري المفاوضات الختامية بشأن فترة السنوات الثلاث القادمة (٢٠٠٩-٢٠١١) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي عملية تجديد الموارد المقبلة، سيكون ليونيدو دور هام لا فيما يخص بقية أنشطة التخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات وبروميد الميثيل فحسب، بل وهذه هو الأهم، فيما يخص وضع الصيغة النهائية لخطط إدارة التخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات وفي تنفيذ أنشطة استثمارية تسهم مباشرة في التخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات.

٢٥- وفيما يتعلق بالملوثات العضوية العصية التحلل، لا تزال اليونيدو تدعم إعداد خطط التنفيذ الوطنية، التي أُجرت الآن في بلدان عديدة. وعلى وجه الخصوص، استهلّت اليونيدو مشروعين كبيرين لإعداد خطتي التنفيذ الوطنيتين في الصين والهند. وفي هذه الأثناء، أخذت المنظمة أيضاً تمضي إلى ما هو أبعد من مجرد صوغ خطط التنفيذ الوطنية، إذ تقوم حالياً بتنفيذ مشاريع ممولة من مرفق البيئة العالمية تتعلق بإدارة النفايات الطبية، وإدارة البيفينيولات المتعددة التكلور، واستحداث منجيات قائمة على أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية، واستصلاح المواقع الملوثة. وقد وافق مرفق البيئة العالمية على ما مجموعه سبعة مشاريع، منها إثنان في الصين يتعلقان بإدارة النفايات الطبية والتخلص منها وبناء القدرات، وواحد في كل من أرمينيا ومنغوليا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً يتعلق بالتخلص من البيفينيولات المتعددة التكلور، وواحد في كل من غانا ونيجيريا يتعلق بالمواقع الملوثة، وواحد في فييت نام يتعلق باستحداث استراتيجيات قائمة على أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية. ومن المتوقع أن يزداد حجم المحافظة تدريجياً لكي تلبّي الطلب الشديد من جانب البلدان بغرض الانتقال من مرحلة خطط التنفيذ الوطنية إلى مشاريع لاحقة لتلك الخطط.

٢٦- ومن خلال برنامجها المتعلق بالطاقة، شاركت اليونيدو بصورة نشطة في الترويج لاستخدام الطاقة استخداماً أنظف وأنجع من جانب الصناعة، وكذلك في الترويج لتطبيقات صناعية تقوم على مصادر طاقة متجددة. وإضافة إلى ذلك، شجعت المنظمة أيضاً على تيسير سبل الحصول على الطاقة لاستخدامها في الأنشطة الإنتاجية والأغراض المنزلية، خصوصاً في المناطق الريفية، ضمن إطار جدول أعمالها المتعلق بالحد من الفقر.

٢٧- وفيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة، تواصل اليونيدو الترويج لنهج نُظمي إزاء كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، سعياً منها إلى تشجيع استخدام الطاقة على نحو مستدام، وهي تعمل الآن مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (الإيسو) على استحداث معيار دولي لإدارة الطاقة. كما وضعت المنظمة، بالاشتراك مع مرفق البيئة العالمية ووكالات أخرى، برنامجاً كبيراً بشأن الطاقة لصالح بلدان غرب أفريقيا يركز في المقام الأول على تعزيز جدول الأعمال المتعلق بتيسير سبل الوصول إلى الطاقة وعلى التدابير الرامية إلى تحسين كفاءة استخدامها. ويمضي العمل قُدماً على إنشاء وتشغيل المركز الدولي لتكنولوجيا الطاقة الهيدروجينية، إذ يُتوقع البدء بإنشاء المبنى الجديد في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، أُعطيت الأولوية لـ ١٢ مشروعاً من أجل تحديد تكنولوجيات معينة تكتسب "العلامة التجارية" للمركز الدولي - وهي توليد الطاقة الهيدروجينية عن طريق التحليل الكهربائي للماء باستخدام الطاقة الريحية، والخلايا الوقودية، ومحركات الاحتراق الداخلي التي تعمل بالديتيريوم.

٢٨- وفي ميدان الطاقة المتجددة، يجري صوغ عدّة مشاريع كبيرة في مجال الطاقة الريحية توخياً لاحتمال تمويلها من جانب مرفق البيئة العالمية. كما واصلت اليونيدو أنشطتها المدرجة ضمن وظيفة المحفل العالمي في هذا الميدان. ونظّمت اليونيدو في ٦ و٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، بالاشتراك مع اليونيب وحكومة أوكرانيا، حلقة عمل إقليمية حول تنمية مصادر الطاقة المتجددة في منطقة جبال الكاربات، عُقدت في لفيف، كما تعاونت مع وزارة التعدين والطاقة في البرازيل على تنظيم الملتقى العالمي للطاقة المتجددة، الذي عُقد في فوز دو إيغواتسو من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨. ومن خلال تعيين المدير العام لليونيدو كرئيس لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة (UN-Energy)، قامت اليونيدو أيضاً بدور نشط في تعزيز التعاون في ميدان الطاقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، باتباعها نهجاً متماسكاً ومتسقاً إزاء المسائل المحورية، كما تولّت قيادة المشاورات المتعلقة بمسألة كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة ونقل التكنولوجيا.

ثالثاً - الأنشطة البرنامجية الأخرى

ألف - التكنولوجيات الجديدة والناشئة

٢٩- واصلت اليونيدو مشاركتها الفعّالة في أنشطة بناء القدرات المتصلة بالمجالات الصناعية والبيئية لاستخدام التكنولوجيا الأحيائية، بما فيها العمليات الأحيائية الجديدة وعمليات الاستصلاح الأحيائي واستخدام المواد الجينية في أغراض إنتاجية. ومن المقرر أن يُنشر في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨ تقرير عن اجتماع فريق خبراء معني بالاستخدامات

الصناعية للنباتات في إنتاج مواد أحيائية، عقدته اليونيدو في مدينة سلفادور بولاية باهيا البرازيلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد نظر ذلك الاجتماع في تطبيقات محتملة للتكنولوجيات الأحيائية من أجل استغلال الموارد الجينية، وركّز بصفة خاصة على تقييم إمكانات استخدام مخزونات الأعلاف النباتية كمدخلات صناعية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، وعلى تقييم جدواها الاقتصادية وإمكانات الاستثمار فيها. وإلى جانب ذلك، تواصل اليونيدو الترويج لإنشاء شبكات التكنولوجيات الأحيائية الصناعية بهدف تعزيز تطبيق الممارسات الصناعية المستدامة في البلدان النامية من خلال التوعية والمشاريع الإيضاحية ومبادرات بناء القدرات في بناء التكنولوجيات الأحيائية.

٣٠- وتُنظر اليونيدو أيضاً في تدابير لتشجيع نقل التكنولوجيات النانوية إلى البلدان النامية. وقد انبثقت هذه الأنشطة من اجتماع فريق خبراء بشأن "التكنولوجيات النانوية وقابلية الاستدامة والاقتصادات النامية في القرن الحادي والعشرين"، عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بهدف رئيسي هو استعراض سيناريو التغيّر التكنولوجي وتقييم الدور المحتمل لمجموعة مترابطة من التكنولوجيات الثورية والناشئة. وكان القصد من هذا دعم صياغة استراتيجيات مجدية وخطة عمل تنفيذية من أجل التطبيق العملي للفتوحات والابتكارات التكنولوجية في الاقتصادات النامية في الأمد القصير والمتوسط والطويل. وركّزت المناقشات بصفة رئيسية على مجالات الطاقة والبيئة والمياه ومواد البناء والطب.

باء- الأمن البشري

٣١- واصلت اليونيدو، استناداً إلى خبرتها في مجال البرامج والمشاريع الخاصة بالمراحل اللاحقة للصراعات وبالأمن البشري، استجابتها للأحوال الطارئة المعقّدة من خلال أنشطة تسهم في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية وكذلك في الأمن البيئي والطاقي. وعلى هذا النحو، ساعدت المنظمة على بناء القدرة على التعافي لدى المؤسسات والقطاع الإنتاجي في البلدان الخارجة من الصراعات، كما أسهمت في تعزيز الأمن البشري، وخصوصاً أمن الفئات المستضعفة.

٣٢- وقامت اليونيدو، منذ عام ٢٠٠٣، بمشهد ١١ مليون دولار من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري لصالح تسعة مشاريع تستهدف مساعدة البلدان والمجتمعات المحلية التي تواجه أخطاراً شديدة على الأمن البشري، في أفغانستان وأوغندا وبنغلاديش وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وسري لانكا والسودان وغانا وغينيا وملاوي. ويجري حالياً تنفيذ كل هذه المشاريع. وتشمل مجالات تدخّل اليونيدو إعادة توفير مصادر الرزق في المجتمعات المحلية المتضرّرة بالصراعات، وإعادة توطين اللاجئين من خلال تنمية المنشآت

الصغيرة والمتوسطة، وتأمين مياه الشرب المأمونة بتقليل احتمال التسمم بالزرنيخ، والعمل على توفير مصادر رزق بديلة للفلاحين الذين كانوا يزرعون خشخاش الأفيون.

٣٣- ومنذ أوائل عام ٢٠٠٧، تركّز اليونيدو على مجموعة واسعة من مشاريع وأنشطة الإنعاش للصرعات في إندونيسيا وباكستان وتيمور-ليشتي وجنوب السودان وسيراليون والعراق وغينيا وكوت ديفوار وليبيريا وهايتي. وتبلغ الميزانية الإجمالية لهذه المشاريع قرابة ٣٧ مليون دولار. ومن بين أنواع الخدمات المقدّمة في إطار هذه المشاريع تدعيم قدرات التصدير لدى المنشآت المحلية وتعزيز بناء المجتمعات المحلية ومصادر الزرق فيها، ودعم توفير فرص العمل والعمالة الذاتية من خلال تشجيع الصناعات الصغرى، وإعادة بناء صناعة تجهيز الأغذية، وزيادة مأمونية الأغذية من أجل تعزيز الأمن الغذائي والحدّ من الفقر، وبرنامج سريع الأثر لصالح مناطق تجمّع اللاجئين ينطوي على إنشاء مراكز إنتاج مجتمعية ومشاريع لإعادة تأهيل المجتمعات المحلية من خلال الارتقاء بالمهارات. وتنشط اليونيدو أيضاً في صوغ برامج مساعدة تقنية لإعادة تأهيل قطاع التشييد في المناطق المتضرّرة بالزلازل في مقاطعة سيشوان الصينية.

٣٤- وأنجزت اليونيدو بنجاح برنامجاً تجريبياً يهدف إلى "تحسين الأمن البشري بتقليل احتمال التسمم بالزرنيخ في بنغلاديش". واستناداً إلى العبر المستخلصة من هذا المشروع، ونظراً لاستمرار وجود الزرنيخ في مصادر مياه الشرب في بنغلاديش، عقدت المنظمة شراكة مع منظمة الصحة العالمية وحكومة بنغلاديش لصوغ برنامج موسّع لإزالة الزرنيخ من مياه الشرب ولمعالجة مسائل الصحة البشرية المرتبطة بهذه المادة.

٣٥- وواصلت اليونيدو أيضاً عملها على تقليل تلوث مصادر المياه بالزئبق الشديد السميّة، المتأثّي من تعدين الذهب يدوياً في المناطق الريفية. وقد دأبت على فعل ذلك، في المقام الأول، من خلال تدخلات تقوم بها كمتابعة لمشروع "غلوبل ميركوري"، وكذلك من خلال دورها القيادي في الجزء المتعلق بتعدين الذهب يدوياً من شراكة اليونيب الخاصة بمشروع "غلوبل ميركوري". كما يجري حالياً، بالتعاون مع الآيلو ومنظمة الصحة العالمية، صوغ مشروع للتصدّي للمخاطر التي يواجهها السكان الذين يعيشون في مواقع تعدين الذهب يدوياً، والمناطق التي تُصَبّ فيها المياه الواردة من تلك المواقع، في موزامبيق.

٣٦- وفي إطار أنشطتها الرامية إلى تعزيز الأمن البشري أطلقت اليونيدو برنامجاً دون إقليمي متعدّد الجهات المعنية، يتعلق بتوفير فرص عمل منتجة ولائقة للشباب في بلدان اتحاد نهر مانو (سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبيريا). وسوف يعالج المشروع مشاكل أعداد

كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل، منهم المقاتلون السابقون، كما يعالج تداعيات ذلك على الوضع الأمني في تلك المنطقة الفرعية. وقد حُشدت لهذا البرنامج ٥ ملايين دولار. وتعمل اليونيدو على هذا المشروع بالتشارك مع اليونديب والآيلو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وشبكة تشغيل الشباب. وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بتمويل أوّلي من حكومة اليابان.

٣٧- وقدّمت اليونيدو دعماً نشطاً لمبادرة "بيئة فيينا للأمن البشري"، التي أطلقتها حكومة النمسا، ولا سيما البرنامج الخاص بتعزيز القدرة الوطنية على التعافي، الذي يندرج ضمن تلك المبادرة. وفي هذا السياق، شاركت اليونيدو في حلقة عمل حول "القدرة على التعافي - مفهوم يتعلق باتقاء الأزمات الاجتماعية-الاقتصادية"، عُقدت في فيينا يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، كما شاركت في حلقة دراسية حول "اتقاء النزاعات، إقامة مجتمعات قادرة على التعافي"، عُقدت على سبيل المتابعة ضمن إطار منتدى ألباخ من ٢٣ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وركّزت مناقشات هذه الحلقة على الكيفية التي يمكن بها استخدام مفهوم القدرة على التعافي لدعم بناء السلام والتنمية، مع إيلاء اهتمام خاص لمنطقة نهر مانو.

جيم - البحوث والاحصاءات

٣٨- قطع شوط متقدّم في إعداد "تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٨"، ويقوم الأستاذ بول كوليبه من جامعة أوكسفورد بدور الشخصية المرجعية الرئيسية في هذا الشأن. ويركّز التقرير على نمو القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المواقع الصناعية الدينامية، مما يمكنها من الانتفاع بالفرص التي تتيحها عملية التعولم، مع ما يواكب ذلك من منافع اقتصادية واجتماعية تعود على السكان المحليين. ومن المقرر إصدار التقرير في الربع الأول من عام ٢٠٠٨.

٣٩- وسوف يحتوي التقرير أيضاً على الصيغة المحدثة لسجل اليونيدو للإنجازات في مجال التنمية الصناعية ومؤشر اليونيدو لقياس الأداء الصناعي التنافسي، الذي يرثب البلدان من حيث أدائها الصناعي. ويشمل سجل الإنجازات في الوقت الحاضر سنوات القياس المرجعية ١٩٩٣ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٣، وسيجري تحديثه في عام ٢٠٠٩ ليضم ٢٠٠٨ كسنة قياس مرجعية رابعة.

٤٠- وفي سياق أنشطة أخرى متصلة بالبحوث، يُجرى حالياً استقصاء حول نظم الابتكار الصناعي الوطنية بين صفوف الصناعات المتوسطة تكنولوجياً والراقية تكنولوجياً

والمؤسسات القائمة على المعرفة ومقرري السياسات في أسواق ناشئة مختارة، من أجل تحديد ديناميات الابتكار وأنماطه الهيكلية. وإضافة إلى ذلك يجري إعداد سلسلة ورقات عمل للموظفين تتناول المسائل والتحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الصناعية في القرن الحادي والعشرين فيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي، والسياسات التجارية، والبنى التحتية وعلاقتها بالإنتاجية في مراحل النمو المختلفة، وأنواع الاستثمار في البنى التحتية الذي يدعم التنمية الصناعية. ومن المقرر أن يصدر قريباً منشوران جديداً حول استخدام المنافع العامة في التنمية الصناعية، وحول السلاسل العالمية لإضافة القيمة.

٤١ - ويجري إعداد وتعميم منتجات اليونيدو الاحصائية حسب الجدول الزمني المحدد. فقد أُنتجت ووُزعت في الموعد المقرر طبعة عام ٢٠٠٨ من المنشور الورقي التجاري المعنون الحولية الدولية للاحصاءات الصناعية، الذي يستند إلى إعداد وتجميع الجداول الاحصائية في شكل نمطي حسب البلد والمنطقة على الصعيد العالمي. كما أُنتجت في الوقت المحدد طبعة عام ٢٠٠٨ من منتجات الأقراص المدججة المستمدة من قاعدة بيانات الاحصاءات الصناعية INDSTAT4 ومن قاعدة بيانات ميزان الطلب والعرض الصناعي (IDSB) حسب التنقيح ٢ و٣ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC) على المستوى الرباعي الأرقام. وبالمثل، جرى تحديث الملخصات القطرية الاحصائية المنشورة على الشبكة العالمية لتشمل عام ٢٠٠٨، وأصبحت متاحة على الإنترنت.^(١) وتقوم اليونيدو حالياً بتجميع بيانات من أجل إصدار طبعة ٢٠٠٩ من الحولية الدولية للاحصاءات الصناعية.

٤٢ - ومضت اليونيدو في تطوير وتحديث الطرائق الاحصائية لإنتاج وتوزيع بياناتها. وأدى هذا إلى وضع مجموعة منقّحة من الاستبيانات الخاصة بالبيانات الأمّ ومن الملحوظات المفاهيمية تجسيدا لتوصيات الأمم المتحدة الجديدة بشأن الاحصاءات الصناعية، وإلى تحسين في طرائق التصنيف. وفي عام ٢٠٠٨، نقّحت اليونيدو الطرائق التي أتتعت في السنة الماضية في تقدير القيمة المضافة الصناعية. وأعدّ إطار لضمان النوعية خاص باحصاءات اليونيدو.

٤٣ - وفي سياق ولاية اليونيدو الخاصة بجمع وتصنيف الاحصاءات الصناعية العامة المستمدة من المكاتب الاحصائية الوطنية للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أعدت اليونيدو الاستبيانات ذات الصلة، وعمّمتها على المكاتب الاحصائية الوطنية، بعد ملتها سلفاً من قاعدة بيانات الاحصاءات الصناعية (INDSAT).

٤٤- وضمن سياق تنفيذ التوصيات الدولية بشأن الإحصاءات الصناعية لعام ٢٠٠٨، نظّمت اليونيدو في أيار/مايو ٢٠٠٨ حلقة عمل إقليمية حول الإحصاءات الصناعية، عُقدت في عمّان، الأردن، لصالح بلدان المنطقة العربية، بالتعاون مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. كما أسهمت اليونيدو في حلقة العمل الإقليمية حول إحصاءات الصناعة التحويلية، التي نظّمتها شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة في ليما، بيرو، في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

دال- الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني

٤٥- في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ أطلقت اليونيدو وشركة مايكروسوفت، ضمن إطار شراكتها الاستراتيجية واستناداً إلى الأنشطة التي استُهلّت في عام ٢٠٠٧، شركة Uganda Green Computers Company، وهي أول مركز تمثّل للحواسيب المعاد تجهيزها، في كمبالا، أوغندا. وسيوفّر هذا المركز لمنظّمي المشاريع المحليين حواسيب مستعملة عالية الجودة، بما في ذلك برامج مرصّصة وتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات دعم لاحقة للبيع، مما يجعل امتلاك الحواسيب الشخصية أكثر جدوى وأيسر منالاً وتكلفةً بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية ومنظّمي المشاريع المحليين. وبناءً على طلبات مقدّمة من حكومات أخرى، يُقترح تكرار هذه المبادرة في عدد مختار من البلدان الأفريقية الأخرى.

٤٦- وفي الآونة الأخيرة، أبرمت اليونيدو اتفاقاً مع شركة هيوليت باكارد (HP) في أيار/مايو ٢٠٠٨ من أجل التشارك في تنفيذ برنامج تدريب الخريجين الجامعيين على تنظيم المشاريع باستخدام تكنولوجيا المعلومات (GET-IT) في أفريقيا. ويوفّر هذا البرنامج للشباب العاطلين عن العمل جزئياً أو كلياً فرصةً للتدرّب على مهارات تنظيم المشاريع ومهارات تكنولوجيا المعلومات، ويجري تنفيذه حالياً في أوغندا وتونس وجنوب أفريقيا ومصر والمغرب ونيجيريا. وهناك تسعة مراكز للتدريب حسب منهاج GET-IT الذي يعلم الخريجين الشباب أساسيات تنظيم المشاريع مع تزويدهم بتجربة عملية مباشرة في استخدام التكنولوجيا ليدخلوا في الحياة المهنية أو لبدأوا أعمالهم الخاصة. وبعد الإطلاق الأولي لبرنامج GET-IT في عام ٢٠٠٨، تعتزم اليونيدو وشركة HP توسيع البرنامج في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ليشمل ٢٠ مركزاً تدريباً إضافياً في أفريقيا والشرق الأوسط.

رابعاً- تنسيق البرامج، والاتساق الإقليمي

٤٧- واصلت اليونيدو مشاركتها النشطة في المساعي المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بهدف "توحيد الأداء" في البلدان الرائدة التي اختيرت لهذا الغرض. وشاركت المنظمة في

اجتماع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بإدارة التغيير، الذي عُقد في روما في أيار/مايو ٢٠٠٨، وأسهمت، ضمن حملة أمور، في وضع المشروع النهائي لتوصيف مهام المنسقين المقيمين. كما شاركت في اجتماع تلك الفرقة الذي عُقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وقدمت مساهمات في النقاش حول العمل الجاري بشأن تقييم القدرات الذي يقوم به فريق دالبرغ للتنمية العالمية، وتبادلت الآراء مع المنسقين المقيمين في البلدان الرائدة الثمانية بشأن الخبرات المكتسبة مؤخراً في الميدان من عملية "توحيد الأداء"، وبشأن إمكانيات المشاركة في مناسقة الممارسات العملية. وفي هذه الأثناء، وإثر اقتراح قدمه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية، وافقت اليونيدو على أخذ الريادة في تجريب النهج المنسق للتحويلات النقدية في البلدان الرائدة، إن انطبق الحال، وبما يتوافق مع قواعد اليونيدو ونظمها المرعية.

٤٨ - وبغية التمكن من الإسهام بمزيد من الفعالية في عملية "توحيد الأداء" في البلدان الرائدة، بل وفي سائر البلدان التي تعتمد عناصر المبادرة الإصلاحية المسماة "أمم متحدة واحد" في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاصة بها، أنشأت اليونيدو في المقر فريقاً للاستجابة السريعة يتولى الردّ بصورة عاجلة على ما تقدّمه مكاتب اليونيدو الميدانية من طلبات لالتماس الدعم والمشورة. وإضافة إلى ذلك، وفّرت أموال لبضعة بلدان رائدة ولعدد كبير من البلدان الحديثة العهد بأطر المساعدة الإنمائية، وكذلك تلك التي تدرس حالياً أطر المساعدة الإنمائية الجارية الخاصة بها. وبفضل هذه الأموال، سوف تتمكن مكاتب اليونيدو الميدانية من تعيين موظفين ليقروا الدعم التقني والخبرة الفنية اللازمة لصوغ مساهمات اليونيدو في أطر المساعدة الإنمائية والبرامج الموحّدة بأسرع صورة ممكنة. وهذا سيكفل لليونيدو حضوراً أقوى في تلك البلدان.

٤٩ - ومضت اليونيدو في تدعيم حضورها الميداني بانتداب مزيد من الموظفين إلى مكاتبها الإقليمية والقُطرية، مما أفضى إلى أن تصبح جميع الوظائف الميدانية تقريباً مشغولة على النحو الواجب. كما استمر إعداد خطط عمل المكاتب الميدانية استناداً إلى مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، مع الانتهاء من صوغ تلك الخطط لمعظم البلدان التي يوجد فيها حضور ميداني لليونيدو. وتركز تلك الخطط على صوغ البرامج ورصدها وتوفير خدمات المحفل العالمي، كما تعمل كأداة إدارية هامة لعمليات اليونيدو على صعيد المكاتب الميدانية. وتمثل خطط عمل البرامج الإقليمية في المقر تكملةً للخطة الموضوعية في الميدان.

٥٠ - واستمر أيضاً دعم عملية صوغ البرامج في الميدان بتخصيص أموال دعم برنامجي للمكاتب الميدانية. فالأرصدة غير المستغلة من السنة السابقة أُعيد تخصيصها داخل شبكة المكاتب الميدانية من أجل استخدام الموارد على أفضل نحو وتقديم المساعدة في المواضيع الأشدّ

حاجة إليها. وسوف يواصل هذا الدعم البرنامجي أثناء عام ٢٠٠٨ تسهيلاً لاستخدام خبراء وطنيين وعقد اجتماعات أفرقة خبراء والقيام بأنشطة لجمع الأموال من أجل تطوير حافظة برامج اليونيدو ومشاريعها.

٥١- وقد اتخذت خطوات ملموسة لتعزيز اللامركزية الفعلية لمهام اليونيدو وأنشطتها في الميدان. وفي هذا الصدد، أُجريت أثناء عام ٢٠٠٨ مراجعة لأنشطة التعاون التقني التي تقوم بها المنظمة بغية وضع إطار مناسب لتوزيع هذه الأنشطة والمهام المتصلة بها بين المكاتب الميدانية والمقر. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، استُهلّ تنفيذ هذا النهج في المكتبين الإقليميين الواقعين في إثيوبيا والهند، ويجري أثناء النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ تكثيف الجهود لضمان انخراط مزيد من المكاتب في هذه العملية.

٥٢- وفيما يتعلق باتفاق التعاون بين اليونيدو واليونديب لتعزيز حضور اليونيدو الميداني بإنشاء مكاتب مصغرة لليونيدو وبوضع برامج مشتركة بينهما، أُتفق مع اليونديب على إنشاء ثلاثة مكاتب مصغرة إضافية، ويجري الآن إنشاؤها رسمياً. وسوف تتولّى اليونيدو تمويل هذه المكاتب مع مشاركة اليونديب في ميزانية التشغيل لاثنتين منهما في السنتين الأوليين، وفقاً لاتفاق التعاون (يُشار إلى ذلك بمزيد من التفصيل في الوثيقة IDB.35/11).

خامساً- حشد الموارد

٥٣- ارتأى الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ أن يزداد الحجم السنوي للموارد المحشودة من حجمها السائد في السنوات الأخيرة، والبالغ ١٢٠-١٣٠ مليون دولار، إلى ما يتراوح بين ١٧٠-٢٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١١. والواقع أن الحد الأدنى من هذا الحجم المستهدف كان قد تحقّق فعلاً في عام ٢٠٠٧، إذ بلغ مجموع الأموال المحشودة في تلك السنة ١٧٢ مليون دولار. وضمن هذا المجموع، استمر تزايد نصيب التبرّعات المقدّمة من الجهات المانحة الحكومية في مختلف المجالات المحورية ذات الأولوية، بينما انخفض نصيب الصناديق المتعدّدة الأطراف ذات الصلة بالاتفاقات البيئية الدولية، وإن شهد المقدار المطلق زيادة ضئيلة.

٥٤- وكما كان الحال في الماضي، يتوقّع أن يكون مجال بناء القدرات التجارية هو القوّة الدافعة الرئيسية لزيادات إضافية في حشد الموارد. وعلى وجه التحديد، سوف يواصل التعاون مع المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بأنشطة بناء القدرات المضطلع بها بمقتضى اتفاقات الشراكة الاقتصادية توفير فرص كثيرة لليونيدو لكي تساعد الدول الأعضاء في هذا المجال

الإثباتي البالغ الأهمية، شأنه في ذلك شأن استمرار الاهتمام الشديد من جانب الجهات المناحة ضمن إطار فئة "المعونة لصالح التجارة". وتمثل أنشطة اليونيدو المتعلقة بالطاقة مجالاً آخر من المجالات التي يُرتقب أن تشهد نمواً قوياً في الطلب، وكذلك وجود درجة عالية من الاهتمام لدى الأوساط المناحة الدولية. وثمة مجال ثالث يُتوقع أن يشهد نمواً، هو القضاء على الملوثات العضوية العصبية التحلل أو تقليلها، حيث يلزم توافر قدر كبير من الموارد المشاركة في التمويل للحصول من مرفق البيئة العالمية على موارد مخصصة لهذا الهدف. وتتساور اليونيدو مع الجهات المناحة بشأن إمكانية إنشاء صندوق استثماري متعدد المانحين لهذا الغرض.

٥٥- وحسبما ذكر في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، تمثل الشراكات الاستراتيجية مع منظمات مكتملة عنصراً متمماً أساسياً في سياسة اليونيدو المتمثلة في وجود مجال تركيز مواضيعي واضح. وكما في السنوات السابقة، سوف يستمر بذل جهود لتعزيز تلك الشراكات مع منظمات مثل اليونديب واليونيب والآيلو والفاو والإيفاد ومنظمة التجارة العالمية، ولاستحداث أنشطة محدّدة تُنفَّذ بالاشتراك معها.

سادساً- خدمات الدعم البرنامجي والخدمات الإدارية

٥٦- استهلّت اليونيدو في الأشهر الأخيرة برنامجاً طموحاً لإعادة إجراءات تصريف الأعمال، بغية تعزيز الكفاءة الإدارية. ويجري في هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال استخداماً فعالاً. وفي هذا السياق، تنشط المنظمة في التماس مشاركة جميع الموظفين في استبانة المصادر المحتملة لزيادة الكفاءة، وأجري في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ استقصاء لآراء الموظفين بهذا الشأن أثر ما يزيد على ٢٠٠ رد. وأدّى هذا إلى صوغ خطة عمل محدّدة الأولويات تضمّنت عدداً من "المكاسب السريعة" وجرى تنفيذها بالفعل. ومع أن الهدف من جهود إعادة إجراءات تصريف الأعمال في اليونيدو هو تبسيط تلك الإجراءات وترشيدها، فإنه يُقصد منها أيضاً تحديد الضوابط الرئيسية وتدعيمها حيثما اقتضت الضرورة ذلك، وتطبيق تلك الضوابط تطبيقاً فعالاً لضمان الحفاظ على إطار رقابي صارم.

٥٧- وتمثل مبادرة "إعادة تصميم إجراءات تصريف الأعمال" تكميلاً وتوسيعاً للتدابير الجاري اتخاذها لاتباع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وفقاً للمقرّر م ع-١٢/م-١٤. وتقوم الأفرقة العاملة المشتركة بين مختلف شعب المنظمة، والتي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض، بعدد من الأنشطة الموازية، منها زيادة الوعي بالمعايير المحاسبية المذكورة من خلال شبكة اليونيدو الداخلية (الإنترانيت)؛ وصوغ سياسات لإدارة الموجودات تتعلق بتحديد الموجودات الثابتة لدى المنظمة وتقييمها وتسجيلها والتحقّق

منها؛ وتقييم المزايا المقدّمة للمستخدمين، بغية الاعتراف بها كالتزامات مالية طويلة الأمد؛ ووضع معايير الاعتراف الخاصة بالتبرّعات؛ وتحديد الموجودات غير الملموسة لدى المنظمة؛ وتدريب الموظفين الرئيسيين في الفروع ذات الصلة. وتواصل اليونيدو أيضاً، بصفتها عضواً في فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية للأمم المتحدة، الإسهام في وضع سياسات وممارسات وتوجيهات محاسبية تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تطبيق تلك المعايير بصورة متّسقة في مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٥٨- وبصفتها طرفاً متلقياً لتمويل مباشر من مرفق البيئة العالمية، يقع على اليونيدو التزام تجاه مجلس ذلك المرفق بأن تنفّذ مجموعة من المعايير الائتمانية الدنيا الموصى بها أو ما يعادلها من الإجراءات أو السياسات ذات الصلة. وتواصل اليونيدو جهودها الرامية للوفاء بتلك المعايير. وقد أحرز فعلاً تقدّم فيما يتعلق بعدة معايير، وتأمل اليونيدو أن تكون ممثلة بالكامل لجميع المعايير بحلول نهاية فترة السنتين الجارية (يرد مزيد من التفاصيل في الفصل التاسع).

٥٩- وأتخذت خطوات خاصة لزيادة شفافية عمليات الاشتراء وفعاليتها والمساءلة فيها من خلال تبسيط الإجراءات ذات الصلة وتعزيز مستوى الحوسبة، بما في ذلك الأخذ بأسلوب الاشتراء الإلكتروني. وقد استُحدثت في شباط/فبراير ٢٠٠٨ دليل جديد للاشتراء أرسى أساساً متيناً لمزيد من التعزيز في تخطيط عمليات الاشتراء، ولتحسين نوعية المقتنيات ونجاعتها، ولزيادة فعالية أنشطة اليونيدو الاشتراكية وشفافيتها من خلال تطبيق واسع النطاق للطرائق الدولية المفتوحة في التماس العروض.

٦٠- وبالمثل، واصلت اليونيدو تحسين نظمها الخاصة بمراقبة المخزونات فيما يخصّ الموجودات المقتناة في المقر ومشاريع التعاون التقني، استناداً إلى الإجراءات المستحدثة في دليل اليونيدو لإدارة الممتلكات. ومن شأن الأخذ الوشيك بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبالإجراءات المتصلة بها أن يزيد من تحسين فعالية عمليات إدارة الموجودات ومراقبة المخزونات ورصدها.

٦١- وأتخذت خطوات للارتقاء بنظام اليونيدو لتخطيط الموارد المؤسسية، من أجل تمكين المنظمة من إدماج الأهداف البرنامجية والموجودات المعرفية والبيانات الميزانية والمالية في عملية واحدة مُعانة تكنولوجياً. كما يجري تزويد المنظمة بمعدّات تتيح استخدام الشبكة العالمية دعماً لعملية إعادة تصميم العمليات التجارية في المقر وتواصل مكاتب اليونيدو الميدانية معه، ضمن جملة أمور أخرى. وفي هذه الأثناء، جرى تعزيز قدرات الائتمار بواسطة الفيديو في مقر اليونيدو وفي عدّة مكاتب ميدانية، مما ساعد على تقريبها من المقر، بمعنى افتراضي.

٦٢- وقد واكب استحداث هذه النظم الجديدة تنظيم عدد من البرامج التدريبية لضمان فعالية استخدام تلك النظم ولتعريف الموظفين (أو إعادة تعريفهم) بمختلف القواعد والإجراءات الإدارية المتبعة في المنظمة. وشملت هذه البرامج نظام اليونيدو لمراقبة الأداء المالي وبرنامجاً تدريبياً إلزامياً على المسائل المتعلقة بالاشتراء. وقد نُظِّمَت هذه البرامج إلى جانب برامج اليونيدو التدريبية المعتادة.

٦٣- وترد في الوثيقة IDB.35/13 تفاصيل إضافية عن علاقات المستخدمين، وطرائق تنفيذ برنامج الإحصائيين الفنيين الشباب، وبرنامج سياسات التعلم وتنمية المهارات القيادية.

سابعاً- التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٤- تواصل اليونيدو إيلاء أولوية عالية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهذا يجسّد اعترافاً منها بأن ذلك التعاون يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في التنمية، خصوصاً فيما يتعلق بالحدّ من الفقر، من خلال تعزيز التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا. ويجري بذل جهود متزايدة لإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب جميع مشاريع المنظمة وبرامجها ذات الصلة. بيد أنه يستمر إيلاء اهتمام خاص لإنشاء وتطوير مراكز اليونيدو للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب في البلدان النامية الأكثر تقدماً، بغية تعميم المعارف والمهارات والتكنولوجيات المطوّرة في تلك البلدان على سائر البلدان النامية.

٦٥- ومضى مركز التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب، الذي أُنشئ في الهند، في تطوير اقتراحاته الخاصة بذلك التعاون في مجموعة منوّعة من القطاعات ومع مجموعة واسعة من الشركاء، منها:

- (أ) المواقف المواتية للبيئة (الصين)؛
- (ب) منتجات الخيزران (تيمور-ليشتي)؛
- (ج) الإيثانول (البرازيل)؛
- (د) الطاقة المتجدّدة (خمسة بلدان في أفريقيا)؛
- (هـ) البحوث الصناعية (كينيا)؛
- (و) بناء المؤسسات الصناعية (نيجيريا)؛
- (ز) مجمّعات المنشآت التجارية الزراعية (غرب أفريقيا)؛
- (ح) المنسوجات (خمسة بلدان في أفريقيا).

وإضافة إلى ذلك، يجري صوغ مشاريع في قطاعات مثل الجلود، ومبيدات الآفات، وتنمية التجمّعات الصناعية، والمستحضرات الصيدلانية، ومواد البناء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان آسيوية وأفريقية مختلفة.

٦٦- وافتتح مركز التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب في الصين رسمياً في ٢٣ تموز/ يوليه ٢٠٠٨ في بيجين من جانب اليونيدو وحكومة جمهورية الصين الشعبية. وشملت أنشطة المركز منذ ذلك الحين ما يلي:

(أ) إنشاء شبكات محلية ودولية مع سائر مراكز اليونيدو في الصين، ومع منشآت مملوكة للدولة وأخرى تابعة للقطاع الخاص، ومع مؤسسات بحثية ومرافق تدريبية، وكذلك مع شبكة الصين للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وللمجلس الصيني-الأفريقي للأعمال التجارية ورابطة المنشآت التجارية الصينية المرموقة عالمياً؛

(ب) إقامة شراكات مع مصرف التنمية الصيني ومصرف التصدير والاستيراد الصيني من أجل ترويج الاستثمار في البلدان النامية الأخرى؛

(ج) تحديد مجالات أولويات للتدخلات، تشمل مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والصناعة التحويلية العامة، والصناعات الزراعية، والصناعات القائمة على الكيمياءويات، ومواد البناء الجديدة المنخفضة التكلفة والمواتية للبيئة، وصناعات تكنولوجيا المعلومات.

٦٧- واستناداً إلى مذكرة تفاهم أبرمتها اليونيدو مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية بشأن إنشاء مركز من هذا القبيل في إيران، وما أعقب ذلك من مشاورات حول طرائق وتدابير هيئة المركز للتشغيل، قدّمت إلى حكومة إيران وثيقة مشروع لكي تنظر فيها. ويُقدَّر أن يُنشأ المركز رسمياً في عام ٢٠٠٩ بتمويل أولي قدره ٣ ملايين دولار من جمهورية إيران الإسلامية. كما تجري مناقشات مع حكومات أخرى لإنشاء مراكز مشابهة في إندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا ومصر والمغرب.

٦٨- وقد أُدرج مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضاً في الورقة المفاهيمية المعنونة "تقديم المعونة لصالح التجارة: جدول أعمال صناعي لصالح البلدان الأقل نمواً"، التي قُصد منها توجيه حلقة العمل حول تقديم المعونة لصالح التجارة، التي عُقدت في كيغالي، رواندا، يومي ٨ و٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والمؤتمر الوزاري للبلدان الأقل نمواً، الذي يُعقد في سيم ريب، كمبوديا، يومي ١٩ و٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وكانت مداوات هذين الحدّين تستهدف التركيز على السبيل الأفضل لاستخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق الغايات المنشودة من مبادرة "المعونة لصالح التجارة" والأطر المتكاملة المعززة، كجزء

من جهود اليونيدو الرامية إلى دعم تنمية القدرات التوريدية في البلدان الأقل نمواً ضمن إطار جدول أعمال "المعونة لصالح التجارة".

٦٩- وفي جهود أخرى لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تعمل اليونيدو في البحرين مع مكتب ترويج التكنولوجيا والاستثمار الموجود هناك، ومن خلاله، على استنساخ التجربة المكتسبة أثناء إنشاء مركز إدارة المياه في أوكرانيا من أجل ترويج التكنولوجيا الخاصة بتشخيص الأنابيب وتنظيفها واستصلاحها. وإلى جانب ذلك، تقوم اليونيدو حالياً بوضع الصيغة النهائية لبرنامجي الشركة بين الهند وبيرو وبين الهند وبوليفيا من أجل ترويج الاستثمار والتكنولوجيا من الهند إلى هذين البلدين، وإقامة مشاريع مشتركة ذات توجه تصديري مع فتح قنوات تصدير الصوف المعالج في قطاع الجمال. وهذا سيساعد على توليد عمالة مباشرة لنحو ٤٠٠ شخص، مع إشراك غير مباشر لنحو ٤٠٠٠ شخص من أفقر الفئات الاجتماعية في البلدين.

ثامناً- البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاربي

٧٠- وفقاً للمبادئ التوجيهية للتنفيذ الواردة في القرار م ع-١٢/ق-١، والتي اعتمدت في اجتماع فريق الخبراء الثاني، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وواصلت اليونيدو تنفيذ عدد من الأنشطة المعيّنة المدرجة ضمن إطار البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاربي.

٧١- وأصبح مصرف اليونيدو للمعارف الصناعية جاهزاً للعمل كقناة ثلاثية الأطراف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز تبادل الخبرات الفنية والمعارف داخل المنطقة. ويُتوقع أن يوفر المصرف خدمات معرفية في مجموعة متنوعة من الميادين المتعلقة بالتنمية الصناعية، بما فيها الصناعات الزراعية وتسهيل التجارة وإدارة النوعية وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومصادر الطاقة المتجددة. وقد تلقت المنظمة من مؤسسات في البرازيل وكوبا تعهدات بتوفير خدمات من هذا القبيل في مجالات متصلة بالغذاء والطاقة، على التوالي. ويجري التفاوض على اتفاقات مماثلة مع مؤسسات أخرى في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي.

٧٢- وأنشئ فريقان تشاوريان تابعان لليونيدو في أوروغواي والمكسيك. وأفضى التعاون الوثيق مع النظراء الحكوميين في أوروغواي إلى بدء نجاح لأنشطة اليونيدو المدرجة في إطار مبادرة "أمم متحدة واحدة" في هذا البلد. وثمة مبادرات أخرى يجري اتخاذها في بلدان عدة.

٧٣- وواصلت اليونيدو سلسلة اجتماعاتها الحوارية الرفيعة المستوى لصالح منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي التي بدأت في أوروغواي عام ٢٠٠٦. ونُظمت في ليما، بيرو، يومي ١٥ و١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بالتعاون مع الجماعة الأندية وحكومة بيرو، حلقة دراسية وزارية حول "التكامل الإقليمي وتنمية القدرة التنافسية".

٧٤- وعُقد ملتقى الطاقة المتجددة العالمي المشترك بين اليونيدو والبرازيل في فوز دي إيغواتسو، البرازيل، من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨. وحضر المنتدى أكثر من ١٥٠٠ مشارك مما يزيد على ٥٠ بلداً. وتناول الملتقى الجوانب السياسية والتكنولوجية والمالية والتشاركية التي تكفل تنمية ناجحة لبرامج الطاقة المتجددة. ومن أهم نتائج هذا الملتقى إقامة شراكة قوية ثلاثية الأطراف بين اليونيدو ومؤسستي Electrobrás و Itaipu Binacional. ويجري إعداد إطار للتعاون بين هذه المؤسسات الثلاث، سوف يركز على الترويج لاستخدام الطاقة المتجددة في كل أنحاء العالم وعلى تعزيز الشراكات الإقليمية والشراكات فيما بين بلدان الجنوب في هذا الميدان.

٧٥- وبالتواكب مع الملتقى العالمي، نُظمت في الفترة من ١٧ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ أول مبادرة مشتركة بين أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ضمن إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأُتيح لخمس عشرة مندوباً من القطاعين العام والخاص في سبعة بلدان أفريقية فرصة للتعرف على الجهات المعنية والمؤسسات البرازيلية العاملة في إنتاج الوقود الحيوي، وأبرم هؤلاء اتفاقات شراكة مع تلك الجهات والمؤسسات. ويُتوقع حدوث عملية مماثلة في كولومبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٧٦- ووفقاً للإطار التنفيذي للبرنامج الإقليمي لأمريكا الشمالية والكاريبي، استُهلّت مشاورات مع مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، بما فيها الجماعة الكاريبية والمنتدى الكاريبي لدول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وأمانة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى وجماعة دول الأنديز، من أجل التشارك في إعداد وتنفيذ برامج تعاون تقني في عدد من مجالات الاهتمام المشتركة. وبناءً على طلبات رسمية من مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية، حشدت اليونيدو موارد مالية وبشرية وتقنية لإعداد برامج إقليمية معينة لكل من المناطق الفرعية. والهدف الرئيسي لهذه البرامج هو دعم الجهود التي تبذلها بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لتدعيم تكاملها على الصعيد دون الإقليمي.

٧٧- وفي هذا الصدد، سعت اليونيدو أيضاً إلى تدعيم الشراكة بين المنطقة والاتحاد الأوروبي. فمنذ البداية، دعت المنظمة مندوبي الاتحاد الأوروبي إلى المشاركة في أنشطة صوغ البرامج الخاصة بمختلف المناطق الفرعية ضماناً لوجود توافق في الآراء بشأن البرامج الإقليمية،

وبغية التأكد من توافق تلك البرامج مع ما يقابلها من ورقات الاستراتيجية الإقليمية المشتركة بين أمريكا اللاتينية والكاريبي والمفوضية الأوروبية وما يتصل بذلك من تمويل. وترد أدناه معلومات مفصلة عن البرامج التي أُعدت لمختلف المناطق الفرعية:

(أ) بناءً على طلب المنتدى الكاريبي لدول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، واصلت اليونيدو ومركز تنمية المنشآت وإعداد برنامج يتعلق بتدعيم القدرة التنافسية والابتكار من أجل إزالة المعوقات على الجانب التوريدي وتعزيز التكامل الإقليمي في إطار اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. ويستهدف البرنامج معالجة ضعف القدرات التجارية والإنتاجية في الدول الأعضاء في المنتدى الكاريبي من خلال تعزيز الابتكار والتكنولوجيا وتيسير النفاذ إلى الأسواق الدولية. وهو يسعى بهذه الوسيلة إلى تعزيز نموها الاقتصادي والصناعي والتجاري وإلى تسهيل تكاملها الاجتماعي-الاقتصادي؛

(ب) امتثالاً للإعلان الوزاري الذي اعتمد في كولومبيا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ولذكرة تفاهم أبرمت مع جماعة دول الأنديز في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استهلت اليونيدو أنشطة تحضيرية لصوغ برنامج دون إقليمي لدعم القدرة التنافسية على الصعيد الدولي وتحسين النوعية وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصناعة الزراعية وبناء القدرات التجارية والتكامل الإقليمي في البلدان الأندية. وعُقد في ليما، بيرو، يومي ١٥ و١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ملتقى بشأن التكامل الإقليمي والقدرة التنافسية، أتاح لوزارات الصناعة في البلدان الأندية فرصة لإعادة تأكيد دعمها لعملية التكامل الإقليمي ولمشاركة اليونيدو فيها من خلال تقديم الخبرات التقنية. ويُفترض أن تؤدي المشاورات اللاحقة مع أمانة جماعة دولة الأنديز إلى إيفاء بعثة تُعرف من أجل وضع برنامج إقليمي، بالتشاور مع وفود الاتحاد الأوروبي في كل من البلدان الأندية؛

(ج) بمناسبة انعقاد الجولة الثالثة من المفاوضات الخاصة باتفاق الانتساب بين أمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي، التي عُقدت في السلفادور في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، اشتركت اليونيدو مع أمانة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى (السييكا) في عرض عناصر رئيسية وتوصيات لصوغ برنامج دون إقليمي مستقبلي بشأن البنى التحتية الخاصة بالنوعية (مراقبة النوعية وتوحيد المواصفات وإصدار الشهادات والقياس). ويهدف البرنامج إلى مساعدة المنطقة الفرعية على الامتثال لاتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية التي تعترض التجارة (TBT) وتدابير الإصحاح والإصحاح النباتي (SPS). وقد نوقشت الاستنتاجات الأولية للمساعدة التحضيرية المقدمة من اليونيدو والسييكا مع الشركاء في المنطقة ومع الاتحاد الأوروبي. بمناسبة الجولة الرابعة لهذه المفاوضات، التي عُقدت بروكسيل في

تموز/يوليه ٢٠٠٨. وأُنجز تقرير بعثة التعرّف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وعُرض على السيبكا رسمياً في غواتيمالا سيتي، غواتيمالا، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، في حضور وفود الاتحاد الأوروبي لدى السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس. ويُتوقع إقرار الصيغة النهائية لتقرير بعثة التعرّف رسمياً أثناء حلقة دراسية تشترك في تنظيمها السيبكا والاتحاد الأوروبي واليونيدو في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في أمريكا الوسطى. وسوف يحضر هذه المناسبة ممثلون لأهم الجهات المعنية من جميع البلدان الآندية.

تاسعاً- حصول اليونيدو على التمويل من مرفق البيئة العالمية

٧٨- قرّر مرفق البيئة العالمية، في اجتماعه الثالث عشر المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تمكين الوكالات المنفذة السبع التي تعمل في إطار الفرص الموسّعة من الحصول المباشر على تمويل من المرفق بناءً على مزاياها النسبية. وبعد بداية بطيئة في دورة المرفق التمويلية الجديدة، التي بدأت في عام ٢٠٠٧، وبعد فترة من تحسين صورة اليونيدو بين جهات الوصل العملية والسياسية الوطنية الخاصة بالمرفق، أخذت اليونيدو تنتفع بمزايا الوصول المباشر إلى أموال المرفق.

٧٩- وحافظت اليونيدو على دورها القيادي في مجال تركيز مرفق البيئة العالمية الخاص بالملوثات العضوية العصية التحلل، إذ نجحت في الانتقال من مرحلة خطط التنفيذ الوطنية إلى مرحلة المشاريع اللاحقة لتلك الخطط. كما حافظت اليونيدو على موقعها في مجال التركيز الخاص بالمياه الدولية، إذ حصلت على موافقة نهائية بشأن عنصر يتعلق بنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً في مشروع خاص بالمنظومات الإيكولوجية البحرية الكبيرة في البحر المتوسط، يقوده اليونيب، كما حصلت على موافقة نهائية بشأن مشروع مماثل في خليج المكسيك، يشمل كلاً من المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. وفي مجال التركيز المتعلق بتغيّر المناخ، سجّلت المنظمة نجاحات في ميداني الطاقة المتجدّدة وكفاءة استخدام الطاقة في الصناعة.

٨٠- وفيما يتعلق بتعيين المدير العام لليونيدو رئيساً لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة (UN-Energy)، طلب كبير الموظفين التنفيذيين لمرفق البيئة العالمية إلى اليونيدو أن تتولّى، ضمن إطار تلك الشبكة، صوغ العنصر المتعلق بالطاقة من برنامج مرفق البيئة العالمية الاستراتيجي لغرب أفريقيا، الذي يشمل ثمانية عشر بلداً (هي بنن وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتوغو والرأس الأخضر والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا-بيساو وكوت ديفوار وليبيريا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا). وقد وافق مجلس المرفق على البرنامج الإجمالي في اجتماعه المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وسوف يركّز العنصر

المتعلق بالطاقة من هذا البرنامج على جدول الأعمال الخاص بتيسير الحصول على الطاقة وبكفاءة استخدامها، وسوف يضم ٢٧ مشروعاً وطنياً منفرداً سيجري تنسيقها برنامجياً من جانب اليونيدو. وسوف تتولّى اليونيدو بنفسها تنفيذ ثمانية من هذه المشاريع الوطنية (في تشاد والرأس الأخضر وسيراليون وغامبيا وغينيا وكوت ديفوار وليبيريا ونيجيريا)، بينما يتولّى تنفيذ المشاريع الـ ١٩ المتبقية مصرف التنمية الأفريقي واليونديب واليونيب والبنك الدولي. وسيبلغ إجمالي مساهمة المرفق في المشاريع الـ ٢٧ زهاء ٤٦ مليون دولار، ويُستهدف جمع ١٠٠ مليون دولار كتمويل مشترك.

٨١- ومن المتوقع أيضاً أن يوافق مجلس المرفق في اجتماعه المعقود في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ على برنامج آخر لليونيدو في ميدان كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة. ويشمل هذا البرنامج، المعنون "تخفيف الآثار الكربونية للصناعة في جنوب شرق آسيا من خلال الامتثال لنظام خاص بإدارة الطاقة (ISO 50,000)"، خمسة بلدان (إندونيسيا وتايلند والفلبين وفيت نام وماليزيا). وفي موازاة ذلك، وافق مجلس المرفق أيضاً على رصد الأموال اللازمة لإعداد المشاريع الوطنية الخاصة بإندونيسيا وتايلند والفلبين. وكان المجلس في وقت سابق من هذه السنة قد وافق على رصد الأموال لإعداد مشروع كبير يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة في الصناعة لصالح الاتحاد الروسي ستقوم اليونيدو بتنفيذه بالتشارك مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وستكون اليونيدو فيه مسؤولة في المقام الأول عن نواتج المشروع المتعلقة بالتعاون التقني، بينما يتولّى البنك الدولي مسؤولية النواتج الاستثمارية.

٨٢- واستناداً إلى خبرتها الطويلة فيما يخصّ بروتوكول مونتريال، نجحت اليونيدو أيضاً في الحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية في مجال التركيز المتعلق بنضوب الأوزون، على الرغم من أن التمويل متاح في هذا المجال متواضع نسبياً ولا يشمل سوى أوروبا الشرقية والدول المستقلة حديثاً. وأخيراً، تعمل اليونيدو كوكالة منفذة لدى الإيفاد بشأن مشروع يتعلق بتدهور الأراضي في المغرب، على الرغم من أن مرفق البيئة العالمية لا يعترف بأن اليونيدو لديها مزية نسبية في هذا المجال.

عاشراً - الإجراءات المطلوب من المجلس اتخاذه

٨٣- ربما يودّ المجلس أن يحيط علماً بالمعلومات المقدّمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وربما يودّ أيضاً أن يعيد النظر في الاقتراح المطروح في الوثائق IDB.31/6 و IDB.33/17 و GC.12/7 و IDB.34/6، بغية تناول تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل في التقارير السنوية للمنظمة في الأعوام المقبلة.

قائمة المختصرات

الإيسو	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
الإيفاد	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الآيلو	منظمة العمل الدولية
السادك	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
السييكا	أمانة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى
الفاو	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
كامي	مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين
اليونديب	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
اليونيب	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
اليونيدو	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
